في الكفارة الخيار فهو من حيث انه افضلها مندوب ومن حيث نادي الواجب به واجب والعمل بهذا التقرير اولى من قول بعضهم القول بوجوب الرمي اخذا من الآية ليس بمعناه انه واجب بعينه بل انه من باب ايجاب شيء لا بعينه كما قالوا في احدى خصال الكفارة فيما ذكر انه يجب عليه التعريف ولا يقال ان النكاح في حد ذاته واجب على معنى انه واجب بعينه بل على معنى ان السعي في الاعفاف واجب اما بالنكاح واما بالتسري فايجاب النكاح عليه من ايجاب شيء لا بعينه وما كان من هذا القبيل اذا حكم عليه لا بعينه قيل انه سنة وكذلك ههنا الواجب اعداد ما ينتفع به في القتال وبدفع به العدو واما الرمي او غيره واذا حكم على الرمي بعينه قيل انه سنة مؤ

باب الايمان سئل عن رجلين من بهما رجل فحلف احدهما ان هذا ولد فلان وحلف الآخر انه ولد لفلان غير الذي يعني صاحبه وما جميعا بظنان انهما على الصواب فهل يحنثان ام لا وهل اذا حلفا بالطلاق يحنثان ام لا كما اذا حلف ظانا انه صادق فبان خلافه فاجاب بانه لا حنث على واحد منهما

وسئل عن من حلف لا يراجع زوجته فوكل هل يحنث فاجاب بقولهم نعم يحنث اخذا من قولهم لو حلف لا ينكح حنث بعقد وكيله والرجعة وان كانت اسهل منه في كثير من الصور الا انهم نزلوا فعل الوكيل في باب النكاح كفعل الموكل وسئل عن من حلف لا يحانث فلانا فهل يحنث مطلقا او لا فاجاب بقوله الحنث من الامور القلبية التي لا اطلاع عليها الا من جهته فيلزمه العمل بما عنده فان خاف حنث والا فلا وان دلت القرائن على خلوف نعم هنا اذا عبر هنا بالقرائن فانه قد يكون عند فرط هجوم واقدام فلا يحانث من قويت سكونه وتفترت كلمته وظهرت دونيته وهذا يشاهد كثيرا اعني ان بعض من لهم فوق جراءة قد يقدمون على الاشياء المهولة جدا المؤدية الى القتل وفوق اعادة من غير ان يكون عندهم خوف منها بوجه ومن ثم كانت الشجاعة الحقيقية المورثة لعظيم الاقدام وخوض لججها كما نسبان العواقب بين لنبي العاقبة او قع نفسه في كل مهلكة ومخوفة من غير تقديم خوف ولا فزع واما الطيش في هذا رد القول بعضهم لو قال لا اخاف ودل الحال على خلاف قوله اما لو قيد بقوله المحلوف عليه او شرط باسه او فرط هجومه فالظاهر وقوع الطلاق انتهى فتعلم

ان ظا

ان ظاهر في غاية الخفا فلا يعول عليه وسئل بما لفظه قال السراج البلقيني افضل الصيغ في الحمد الحمد لله رب العالمين هكذا بواو العطف والمعتمد فاجاب بقوله المعتمد في المذهب ان افضل صيغه احمد الله حمدا ابوافي نعمه ويكافئ مزيد وفي هذه بحث ومع ان الذي دل عليه المعنى ودلت عليه السنة ان افضلها ربنا لك الحمد كما ينبغي لجلال وجهك وعظيم سلطانك وما قاله البلقيني اختاره لبيبها اول كتاب الله العزيز وآخر دعوى اهل الجنة ولو ضم اليها ما ذكرته ليصير الحمد لله رب العالمين كما ينبغي لجلال وجهه وعظيم سلطانه لزاد افضاعه ولم يمكن رده وهذا اولى من قول ولادعلم الذي ينبغي الجمع بين ما قاله وما قالوه لبيصير الحمد لله رب العالمين حمدا ابوافي نعمه ويكافئ مزيده وعلى كل ينبغي الجمع بين ما قلته وما قاله وما قالوه وهو الحمد لله رب العالمين حمدا ابوافي نعمه ويكافئ مزيده كما ينبغي لجلال وجهه وعظيم سلطانه وسئل عن شخص حلف بالطلاق انه لا يوجر ولا يسكن فلانا داره فاجر الدار حاهلا الحلف او عامدا هل يحنث اولا واذا قلتم لا فهل للحاكم في عدم الحنث ان يرفع الى حاكم يامره بالاسكان الذي هو من لازم الاجارة او كيف الحكم فاجاب اذا اجره ناسيا الحلف لم يحنث اوذاكرا له حنث وجهل الحكم ليس بعذر خلافا لمن زعمه واذا لم يحنث وصح ايجاره فرفعه المحلوف عليه لحاكم فالزعم ليتمكنه من السكنى فسكن لم يحنث لان الاكراه الشرعي كالاكراه الحسي كما صرح به وسئل عن شخص حلف بالطلاق الثلاث انه لا يضرب زوجته فكاتمته ثم حدثته بفعلها فحذفها بحذاء فعلمها فهل يقع عليه الطلاق اولا

كما مال اليه بعض مشايخ العصر وعلله بان حقيقة الضرب غير حقيقة الحذف فيما يظهر من كلام اللغويين واستعمال اهل العرف فاذا فكان حقيقة الضرب صدم المضروب بالة مع انتصالها بالضارب والمضروب وفي الحذف يحصل الصدم بعد الانفصال عن الحاذف فافترقا واورد انهم الحقوا الوكز بالضرب والوكز في القاموس هو الدفع والطعن والضرب بجمع الكف وقد صرح الشيخ زكريا في شرح الروض بوقوع الطلاق بالوكز بمعنى الدفع والدفع ليس فيه الانفصال الذي شرطت في الضرب فليكن الحذف مثله او موقوع من الدفع قلت اما وقع الحنث بالوكز الذي هو الضرب بجمع الكف لانه فرد من افراد الضرب ولا يلزم من كونه عشرة كما بين ذكره وبين الدفع ان يقع الحنث

قف افضل صيغ الحمد الحمد لله حمدا يوافي نعمه ويكافئ مزيده الخ

الواضح